الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
21 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع)

(يتبع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55089 (A)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وخطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيد سيج** (المراقب المالي): قال إنه فيما يتعلق بالحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة، يجب أن تتوفر للمنظمة قاعدة مالية قوية وموثوق بها من أجل الاضطلاع بمهامها. وأضاف قائلا إن بيانه سيركز على أربعة مؤشرات رئيسية للصحة المالية للمنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الصادرة، والاشتراكات المقررة غير المسددة، ومصادر النقدية المتاحة، والديون المستحقة للدول الأعضاء.

٢ - وتناول أولا الميزانية العادية وقال إن مستويات الأنصبة المقررة والمدفوعات كانت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أعلى مما كانت عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بمبلغ مقداره ٣٤٥ مليون دولار بالنسبة للأنصبة المقررة و ٢٤٧ مليون دولار بالنسبة للمدفوعات. وكان مستوى الاشتراكات المقررة غير المسددة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أعلى أيضا بمبلغ قدره ١٤ مليون دولار. ومع ذلك، فقد سددت ١٢٦ دولة من الدول الأعضاء بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بزيادة دولتين عن عدد الدول التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل قبل نهاية عام ٢٠٠٤. وبلغ إجمالي المبالغ غير المسددة المستحقة للميزانية العادية حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ما مقداره ٧٣٩ مليون دولار، أكثر من ٩٠ في المائة منها مستحق على ثلاث دول أعضاء، وأكثر من ٨٠ في المائة منها مستحق على المساهم الأكبر في المنظمة. وعلى ذلك، فإن المحصلة النهائية بالنسبة لعام ٢٠٠٥ ستعتمد اعتمادا كبيرا على ما ستتخذه تلك البلدان الثلاثة من إجراءات.

٣ - واستنادا إلى التوقعات الحالية، سيكون العجز النقدي في الميزانية العادية عند نهاية عام ٢٠٠٥ أقل كثيرا مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، في حين أن مستوى صافي النقدية في الصندوق العام الموحد الذي تدفع إليه الاشتراكات المقررة سيكون أعلى بأكثر من ١٠٠ مليون دولار. ولئن كانت التوقعات بالنسبة للفترة تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ توحي بأن حالة النقدية ستكون صحية على نحو متزايد شهرا بعد شهر، فإنها تفترض أن يتكرر نمط المدفوعات الذي كان سائدا في عام ٢٠٠٤. وعلى ذلك الأساس، ستتلقى المنظمة أكثر من ٤٠٠ مليون دولار خلال الربع الأخير من السنة. أما لو حدث أي تأخير كبير في تلك المدفوعات، لا سيما مدفوعات المساهم الرئيسي، فإن الصندوق العام الموحد سيظل يعاني من عجز مع نهاية السنة.

٤ - وأضاف قائلا إن هناك عددا من العوامل التي تجعل من الصعب إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام، وحالة الميزانية العادية، وحالة المحكمتين الدوليتين: فقد يتعذر جدا في كثير من الأحيان التنبؤ بالظروف المحيطة بعمليات حفظ السلام؛ والفترة المالية لعمليات حفظ السلام تبدأ في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه، خلافا لما هو متبع أي البدء في أول كانون الثاني/يناير والانتهاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وأنصبتها المقررة تصدر منفصلة لكل عملية على حدة؛ ونظرا لعدم إمكان إصدار الأنصبة المقررة إلا لغاية انتهاء فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر بشكل دوري طوال السنة.

٥ - وأردف قائلا إن المبالغ غير المسددة لعمليات حفظ السلام زادت عن ٢,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤، مقارنة بالمبلغ الإجمالي للأنصبة المقررة الصادرة وقدره ٥ بلايين دولار. وخلال عام ٢٠٠٥ زادت المدفوعات إلى

حد ما عن الأنصبة المقررة الجديدة، بما في ذلك الأنصبة الصادرة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، كان إجمالي المبالغ غير المسددة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أقل بمبلغ يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار، عما كان عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ استأثرت سبع دول أعضاء بأكثر من ٧٥ في المائة من إجمالي المبالغ غير المسددة، في حين استأثرت دولتان بأكثر من نصف إجمالي تلك المبالغ.

٦ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن مبلغ النقدية الذي كان متاحا لعمليات حفظ السلام حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تجاوز ٢,٢ بليون دولار، فقد قُسِّم ذلك المبلغ على الحسابات المنفصلة الممسوكة لمختلف بعثات حفظ السلام. ويمتنع على المنظمة الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام الجارية، ولا يمكنها استخدام موارد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام إلا من أجل عمليات جديدة أو لتوسيع بعثات موجودة.

٧ - ومضى قائلا إن من أصل المبلغ النقدي الإجمالي المتاح في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، هناك مبلغ قدره ٢٦٢ مليون دولار يتعلق بالتزامات مستحقة الدفع من قبيل المدفوعات للقوات والمعّدات. وتبعا لذلك، لم يكن من الممكن اقتراض أكثر من ٨٣ مليونا من الدولارات من أجل حسابات أخرى. وخلال عام ٢٠٠٥، تم اقتراض قسط كبير من ذلك المبلغ لعمليات جارية لحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين. وفي ضوء ضآلة هذا المبلغ الشديدة، ونظرا لحالات عدم اليقين التي تحيط بوضع العديد من الحسابات، يقترح الأمين العام الاحتفاظ في الوقت الحالي بالمبالغ النقدية الموجودة في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة.

٨ - وتابع قائلا إنه من المتوقع أن تكون المنظمة مدينة بمبلغ قدره ٧٧٩ مليون دولار للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات في نهاية عام ٢٠٠٥، مقارنة بمبلغ قدره ٥٤٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤ وبمبلغ مُسقط في أيار/مايو ٢٠٠٥ قدره ٦٢٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٥. وقد نجمت هذه الزيادة عن التأخير في الإلحاق التدريجي للقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان والتأخر في توقيع مذكرات التفاهم مع مقدمي القوات، ونشر قوات إضافية من الجيش والشرطة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن نقص في النقدية في بعض البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالنظر إلى وضع النقدية الراهن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن غير المحتمل أن تتم مدفوعات شهر كانون الأول/ديسمبر إلى البلدان المساهمة بقوات في هذه البعثة.

٩ - وأشار إلى الوضع المالي لكل من المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وقال إن ٧٩ دولة عضوا سّددت بالكامل حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أنصبتها المقررة لهاتين المحكمتين مقابل ٧٤ دولة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وكان إجمالي المبالغ المسدّدة حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أعلى قليلا من المبالغ المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في حين كانت المبالغ غير المسددة وقدرها ٧٣ مليون دولار أقل كثيرا عن المبالغ المستحقة الدفع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ - والبالغة ١١١ مليون دولار.

١٠ - وأردف قائلا إنه على الرغم من وجود بعض المؤشرات الدالة على إحراز تقدم، فإن هناك ما لا يقل عن ١١٢ دولة من الدول الأعضاء، ما زال عليها مبالغ غير مسددة لإحدى المحكمتين أو لكلتيهما، وهناك ١٠ من

الدول الأعضاء لم تقدم أي مساهمات للمحكمتين منذ إنشائهما. وعلاوة على ذلك، كان المبلغ الإجمالي غير المسدد حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أقل من المبلغ المناظر له حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ومع ذلك فقد كان أعلى بكثير عن الرقم المسجل في نهاية عام ٢٠٠٤. وذكر أن ما يربو على ٧٥ في المائة من هذا المبلغ غير المسدد مستحق الدفع على دولتين فقط من الدول الأعضاء.

١١ - وواصل كلامه قائلا إن التدفقات النقدية للمحكمتين حتى تاريخه في عام ٢٠٠٥ أقوى بكثير مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى وجود رصيد إيجابي صاف للمحكمتين في نهاية السنة، فإن ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تظهر عجزا في النقدية مقداره ٩ ملايين دولار، في حين أن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تظهر رصيدا إيجابيا مقداره ٢٥ مليون دولار. ولن يكون في استطاعة هاتين المحكمتين إنجاز عملهما ما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية على نحو أفضل ووقت أبكر.

١٢ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة أذنت بأنصبة مقررة مجموعها ٤٣,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولعام ٢٠٠٥ للأنشطة التحضيرية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ولغاية ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كانت المنظمة قد تلقّت مدفوعات تزيد عن ٣١ مليون دولار. ويجري حاليا استعراض تنفيذ الخطة مستقبلا.

١٣ - وأضاف يقول إنه على الرغم من وجود بعض الدلائل المشجعة على تحسّن الحالة المالية العامة للمنظمة، فما زال هناك ما يدعو إلى القلق. فالمبالغ غير المسددة مركّزة بدرجة كبيرة. وتستند التوقعات الإيجابية بقوة إلى افتراض أن عددا صغيرا نسبيا من الدول الأعضاء سيسدد مدفوعات على غرار النمط السابق لمدفوعاتها. ويؤكد ذلك الهشاشة المستمرة للحالة المالية للمنظمة، والاحتمال القائم بضرورة الاقتراض من المجمَّع المحدود للغاية للأموال غير الملتزم بها في حسابات عملية حفظ السلام المغلقة. واختتم كلمته قائلا إن الصحة المالية للأمم المتحدة لا يمكن الاطمئنان عليها ما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي توقيت حسن.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/60/346)

١٤ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا. وقالت إن تقرير الأمين العام (A/60/346) يتضمن قدرا كبيرا من المعلومات المعروضة بطريقة واضحة.

١٥ - وأضافت قائلة إنه في سنة تكتسي فيها عملية الرقابة الداخلية أهمية معزّزة وأكثر وضوحا لإدارة الأمم المتحدة. يُرحِّب الاتحاد الأوروبي بالاهتمام الذي يوليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمجالات ذات المخاطر الكبيرة والهشاشة البالغة من قبيل مسألة المشتريات مثلا. وأعربت أيضا عن امتنان الاتحاد الأوروبي للجهود الكبيرة المبذولة للتحقيق في حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات حفظ السلام.

١٦ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي ما زال يشعر بالقلق إزاء عدم كفاية مستوى ومعدّل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكنه يلاحظ أن الأمين العام أنشأ آلية الرقابة للإدارة العليا التي طلبتها الجمعية العامة

في القرار ٢٧٢/٥٩، وهو على ثقة من أن تلك الآلية ستصبح جاهزة للعمل في المستقبل القريب.

١٧ - وواصلت كلامها قائلة إن الاتحاد الأوروبي إذ يحيط علما بالمشاكل التي نشأت بين مكتب الرقابة الداخلية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوافر الأموال، فهو يتفق مع رأي المكتب أن استيفاء متطلبات المراجعة والتحقيق لا ينبغي أن يتوقف على استعداد الهيئة التي جرت لها عملية المراجعة أو التحقيق لدفع تكلفة تلك الخدمات. فالصناديق والبرامج مسؤولة عن تأمين تلبية احتياجاتها من المراجعة وعن توفير التمويل المناسب لها.

١٨ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يقلقه نطاق وكمية المشاكل التي نشأت في بعثات حفظ السلام. وينبغي توجيه نظر مجلس الأمن بشكل خاص إلى الحالات الكثيرة للفساد المزعوم فيما يتعلق بمطار بريستينا ومسائل أخرى في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعربت عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن يرى انخفاضا في عدد تلك الحوادث نتيجة للتغطية الموسعة لمراجعي الحسابات والمحققين التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويكتسي التعاون الكامل بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الرقابة أهمية كبيرة الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل كفالة إدخال ضوابط الرقابة المناسبة وإنفاذها.

١٩ - وأكدت على ضرورة قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة بتنسيق أنشطتهما بعناية بغية تفادي الازدواجية في الجهود وكفالة تعزيز التعاضد بينهما. وأعربت في هذا الصدد عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقرير المشترك المقدم من وحدة التفتيش ومكتب الرقابة بشأن تعزيز أداء وتقييم البرامج ورصدها (A/60/73)، وعن ترحيبه كذلك بجهود مكتب الرقابة لتعزيز ثقافة الإدارة على أساس النتائج داخل الأمم المتحدة كسبيل لزيادة فعالية عمل المنظمة واستخدامها للموارد.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشاطر مكتب خدمات الرقابة الداخلية الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتضارب المحتمل في المصالح الناشئ عن تجهيز طلبات المكتب المتصلة بالميزانية من خلال إدارة الشؤون الإدارية، وتفضيله إنشاء لجنة خارجية للرقابة تسدي المشورة إلى الجمعية العامة وتكفل الاستقلالية لميزانية المكتب.

٢١ - وواصلت كلامها قائلة إن التقييم الخارجي لمراجعة الحسابات والتحقيق في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الذي دعت إليه الجمعية العامة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ يجب أن يكون موضوعيا ومستقلا وشاملا. وفي نفس الوقت، ينبغي معالجة مسألة تعزيز قدرات وخبرات وموارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الدورة الستين للجمعية العامة، وعدم إرجائها إلى حين ظهور نتيجة ذلك التقييم. وقالت إن الاتحاد الأوروبي لاحظ النقص في الخبرة التخصصية في مجالات مثل استخدام علم الأدلة الجنائية أو تكنولوجيا المعلومات في المراجعة ويقلقه عدم كفاية القدرة على التعامل مع عقود المشتريات في نطاقها الكامل. ودعت إلى معالجة أوجه النقص هذه على وجه الاستعجال، وقالت إن من المستصوب أن يجري وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية تقييما للاحتياجات الداخلية في الأسابيع المقبلة. وفي حالة عدم وجود هيئة استشارية مستقلة، ينبغي إثبات وجاهة ذلك التقييم من خلال استعراض أقران تجريه هيئة خارجية قبل قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم مقترحات إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الجمعية العامة.

٢٢ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورحبت بالمعلومات التي أتاحها

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما زالت مقتنعة بالحاجة إلى تنفيذ توصيات مكتب الرقابة على نحو كامل وفعال. ويسرها أن تلاحظ أنه أمكن تحقيق وفورات نتيجة لتلك التوصيات، ولكنها قلقة لأن مديري البرامج لم ينفذوا عددا من تلك التوصيات.

٢٣ - وتناولت مسألة التحقيقات التي يجريها مكتب الرقابة في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقالت إن المجموعة تود أن تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ توصيات المكتب ذات الصلة استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٩. وتود المجموعة أيضا أن تؤكد مجددا دور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية للرقابة في المنظمة وفقا لقرارها ٢٤٤/٥٤.

٢٤ - وواصلت كلامها قائلة إنه نظرا لأن الجمعية العامة استعرضت أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأكدت مجددا ولايته في قرارها ٢٧٢/٥٩، فإنها تشعر بقلق إزاء التركيز الموجه إلى مجالي المراجعة والتحقيق على حساب مجال التقييم البالغ الأهمية، وترحّب بسماع آراء ذلك المكتب بشأن هذه المسألة. وتناولت بعد ذلك الاقتراح بإنشاء آلية رفيعة المستوى لتنسيق الرقابة، وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن استمرار التنسيق والتعاون الفعالين بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية لمنظومة الأمم المتحدة أمر ضروري لتحقيق الاستفادة المثلى من استخدام الموارد وتقاسم الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٢٥ - **السيدة ستيفنس** (أستراليا): تكلّمت باسم وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا، وقالت إنه من الأهمية بمكان أن يكون نظام الرقابة للأمم المتحدة مستقلا قدر الإمكان، وأن يُنظر إليه على هذا النحو. ورحّبت بالطلب الوارد في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ الخاص بإجراء تقييم مستقل خارجي لنظام المراجعة والرقابة للأمم المتحدة، يشمل الوكالات المتخصصة. وأشارت إلى أن تلك الوثيقة اعترفت أيضا بالحاجة الملحّة إلى تعزيز قدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأعربت عن سرورها لقيام ذلك المكتب بإجراء استعراض داخلي لتبيان الاحتياجات المحددة العاجلة من الموارد.

٢٦ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام أثار قضيتين تتسمان بأهمية خاصة. وحول القضية الأولى، قالت إن من غير المقبول الإقلال من تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو إلغاؤها في بعض الحالات بحجة عدم وجود آلية فعالة وقابلة للتنفيذ لتمويل أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيق في الوكالات التي تموّل بموارد خارجة عن الميزانية. وحول القضية الثانية، طلبت تأكيدات بشأن أنشطة الرقابة في عمليات حفظ السلام مع إيلاء اعتبار خاص لسلوك القوات، وأعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عن التحقيقات في حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات حفظ السلام. وتساءلت أيضا عما إذا كانت زيادة أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية فعّالة في تثبيط مثل هذا السلوك.

٢٧ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة ريو، وأعرب أولا عن قلقه إزاء انخفاض معدّل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وحث جميع المكاتب والإدارات على تنفيذ تلك التوصيات بأسرع ما يمكن. وشدّد ثانيا، على أهمية الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٩ بشأن القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، الذي ينبغي أن يشكل الأساس لتوصيات المكتب. ثالثا، طلب تقديم التفاصيل الفنية بشأن المقترحات المتصلة بإنشاء لجان مختلفة حتى يتسنى للجنة أن تتناول هذه القضية بطريقة موضوعية. رابعا، نظرا لأن استقلال وتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية أمران ذوا أهمية حاسمة لفعالية آليات

الرقابة والمساءلة الداخلية، فينبغي أن تستند المقررات ذات الصلة التي تتخذها اللجنة الخامسة إلى نتائج التقييم الذي يجري على صعيد المنظومة. وينبغي لمكتب خدمات الرقابة ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة أن تقدم التفاصيل التقنية المتعلقة بالتقييم. خامسا، من المهم للغاية أن تتضمن المقترحات التقنية لآليات الرقابة الداخلية تدابير للرقابة لأعلى المستويات في المنظمة.

٢٨ - وأضاف قائلا إن هناك قضيتين أخريين ذواتي أهمية خاصة لمجموعة ريو، وهما قضيتا المشتريات والقضاء على الفقر. ودعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الشفافية، والفعالية والكفاءة في ممارسات الشراء وإلى كفالة إدماج مورّدين من جميع مناطق العالم، ولا سيما من البلدان النامية بشكل فعال في صلب سياسات وممارسات الشراء داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وأبرز بعد ذلك أهمية تقييم جهود الأمم المتحدة للقضاء على الفقر المضطلع بها في إطار إعلان الألفية. وقال إن الطابع البالغ التعقيد لنظام الوصلات الحالية الذي يربط وينسق بين أنشطة القضاء على الفقر التي ينهض بها المقر والمكاتب الإقليمية والميدانية لا يفضي، كما هو موضح في الفقرة ٥٩ من تقرير الأمين العام، إلى نقل المعرفة والتوجيه والخبرة بصورة متسقة ومنتظمة. وقال في ختام كلمته إن مجموعة ريو تؤيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تنسيق آليات الأمم المتحدة لمكافحة الجوع.

٣٠ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يعلّق أهمية كبيرة على العمل الذي تقوم به آليات الرقابة الداخلية في المنظمة، ويشعر بالتفاؤل حيال ملاحظات وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي مفادها أن أي استعراض لمكتب خدمات الرقابة الداخلية يجب أن يكون موضوعيا ومستقلا وشاملا. وقالت إنه يجب الثناء على هذا المكتب لإسهامه في تحسين فعالية تنفيذ البرامج من خلال التحسين المستمر لآليات المراقبة الداخلية.

٣١ - واسترسلت قائلة إن تقرير الأمين العام يتيح للدول الأعضاء فرصة لإجراء تقييم موضوعي لأداء المنظمة واستخدامها للموارد. وأعربت عن ترحيب وفدها بالجهود المستمرة التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة من أجل صقل شكل التقرير وتحسين نوعية المعلومات المقدمة. وأضافت قائلة إن العدد الكبير من التقارير التي قدمت إلى الجمعية العامة خلال الفترة قيد الاستعراض، والمجموعة المتنوعة من القضايا التي تغطيها تلك التقارير، والوفورات الفعلية البالغة ١٨ مليون دولار التي تحققت نتيجة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تبرهن على أهمية وجود آليات رقابة فعالة. لذلك، ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تبذل قصارى جهدها لتكفل التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة، لا سيما التوصيات التي تعتبر ذات أهمية حاسمة.

٣٢ - **السيد الرشيد** (المملكة العربية السعودية): قال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤدي إحدى المهام بالغة الأهمية في الأمم المتحدة من ناحية الرقابة الداخلية، وكشف الفساد، وحماية الأموال التي تساهم بها الدول الأعضاء. وأعرب عن ترحيب وفده البالغ بالوفورات التي بيّنها المكتب. وأضاف أن المكتب يؤدي أيضا وظيفة هامة لتقليل تعرّض المنظمة للمخاطر، من خلال تقييماته للمخاطر فيما يتصل بعمليات الإغاثة من آثار كارثة تسونامي، وحالات سوء السلوك الجنسي في بعثات حفظ السلام، وكذلك من خلال مراجعته لسياسات المشتريات. وأشار إلى الأنشطة المفيدة للغاية التي يضطلع بها المكتب، ومنها قيامه بإنتاج برنامج تعليمي ومسرد وتنظيمه حلقات تدريبية تهدف إلى تحسين رصد أداء البرامج وإعداد التقارير.

٣٣ - ومضى قائلا إنه يجب على المديرين في الأمم المتحدة أن يعلّقوا أهمية قصوى على العمل بموجب التوصيات الرئيسية لمكتب خدمات الرقابة التي لم تنفذ حتى الآن. وأعرب عن أمله في أن يؤدي إنشاء مكاتب صغيرة تابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في ست بعثات من بعثات حفظ السلام إلى تحسين عمليات الرصد والحد من الفساد، وفي أن يتم استحداث وحدات معنية بتحسين السلوك والانضباط في جميع بعثات حفظ السلام على غرار الوحدات التي أُنشئت في بعض البعثات. وتناول بعد ذلك مسألة تكنولوجيا المعلومات، فأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة من أجل وضع استراتيجيات للمراجعة تستهدف تخفيف مخاطر حصول أشخاص غير مأذون لهم على مواد حساسة. ونوّه إلى قيام المكتب بإنشاء فريق عامل لوضع سياسة للمنظمة بشأن حماية المبلّغين عن المخالفات واعتبرها خطوة مفيدة.

٣٤ - **السيد صن ذودونغ** (الصين): قال إن معدل تنفيذ مقترحات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبشكل خاص الحاسمة منها، غير مشجع. وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من تحقيق معدل تنفيذ قدره ٩٥,٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢، فلا تزال توصية واحدة من التوصيات التي قدمت في تلك الفترة غير منفذة. وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة إيضاحا بهذا الشأن كي تنجح الآلية الرفيعة المستوى لتنسيق الرقابة في تحسين معدل التنفيذ. ورحب بالكشف عن وجود مبلغ إجمالي قدره ٣٥,١ مليون دولار كوفورات ناتجة عن ذلك.

٣٥ - ومضى قائلا إن مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمليات حفظ السلام كشفت النقاب عن العديد منها التي يمكن تجنب بعضها عن طريق تدعيم الإدارة والمساءلة. وبينما ينخفض عدد المشاكل نتيجة لتحسن الإدارة، فإن الوفر الذي حققه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الموارد يمثل وفرا للدول الأعضاء. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام بشكل خاص أن تواصل تحسينها لإدارة بعثات حفظ السلام.

٣٦ - وأضاف بأن الوفد الصيني يود الحصول على معلومات عن الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل التي تم الكشف عنها في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعن الإجراءات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوقف ممارسة الغش في سجلاتها المتمثلة في المبالغة في عدد القوات لديها. وبما أن هذه المشكلة موجودة أيضا في بعض البعثات الأخرى، فإنه يجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تضع أنظمة واضحة لإصلاحها، وأبدى رغبته في الحصول على المعلومات المتعلقة باستعادة مبلغ الـ ١,١ مليون دولار المشار إليه في تقرير العام الماضي بشأن إساءة استخدام نظام فواتير الهواتف في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأعرب عن رغبة الوفد الصيني أيضا في أن يعرف بالتحديد سبب قيام بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بتوقيع عقد مع مستشفى خاص لتوفير الخدمات الصحية.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا إن عمل المكتب الدؤوب أدى إلى توفير ملايين الدولارات على الدول الأعضاء. ويحتاج هذا العمل بطبيعة الحال إلى تحسين إضافي، ولهذا فإن الوفد الصيني يؤيد منح المكتب استقلالية أكبر فيما يتعلق بإدارة الميزانية والموارد البشرية.

٣٨ - **السيدة زوبريست رنتينار** (سويسرا): قالت إن العديد من المسائل المشمولة فيما كان يعد تقريرا واضحا وشاملا تستحق المزيد من المتابعة. وخصوصا منها معدل تنفيذ توصيات المكتب الذي لا يزال منخفضا، وبشكل خاص خلال ستة الأشهر الأولى التي أعقبت إصدار

التوصيات الهامة جدا. وأعرب عن أمله في أن يجري مجلس الأداء الإداري الجديد تحسينات في هذا السياق.

٣٩ - وأضافت أنه يتحتم الانتهاء من المفاوضات الخاصة بترتيبات تمويل مناسبة لموارد الرقابة، بدون تأخير نظرا لعدم كفاية تلك الموارد. وقالت إن اقتراح المكتب الداعي إلى تخصيص نسبة مئوية من ميزانيات البرامج والأنشطة الجديدة لأغراض الرقابة الداخلية يستحق الدعم، وسيؤدي إلى زيادة تعزيز استقلالية المكتب. وقالت إنه ينبغي في الواقع استخدام مثل هذه الخطة في جميع البرامج والأنشطة المقررة، كما ينبغي تناول هذا الاقتراح في سياق التقييم الخارجي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة عدم إتمام المناقشات بين مكتب الرقابة ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات بشأن النطاق المناسب لمراجعة حسابات اللجنة، قالت إن وفدها يلفت الانتباه إلى الفقرة ٣ من القرار ٢٧٠/٥٩ والفقرة ١١ من القرار ٢٧١/٥٩، اللتين تطلبان من الأمين العام كفالة استمرار المكتب في توفير الرقابة الداخلية على كامل عملية المطالبات المقدمة إلى اللجنة.

٤١ - وتابعت قائلة إن عمليات حفظ السلام تُعتبر من ناحية الإدارة إحدى المجالات التي تنطوي على أكبر مجازفة للمنظمة. لذلك، فإنها ترحب بالحصول على بيان مفصل عن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب عن الانضباط في بعثات حفظ السلام. وأعربت كذلك عن رغبة وفدها في الاطلاع على الأعمال التي تنوي إدارة عمليات حفظ السلام اتخاذها لتعزيز الضوابط الداخلية لمنع ظاهرة سرقة الوقود المتفشية من قبل الموظفين ووحدات القوات.

٤٢ - ورحبت بالتقييم الشامل للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات الإغاثة من آثار كارثة تسونامي، وأنه ينبغي على المكتب أن يتسم بدور قيادي في مراجعة الحسابات المشتركة لجهود الإغاثة من أجل ضمان مساءلة مناسبة للأموال التي تبلغ قيمتها بليون دولار.

٤٣ - وأعربت عن تأييد سويسرا للاقتراح الداعي إلى تعديل عنوان بند جدول الأعمال انسجاما مع الإجراءات الجديدة لإعداد التقارير التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٢٧٢/٥٩، الذي ينص على قيام المكتب بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة مباشرة.

٤٤ - وأكدت أنه لا يكفي لتعزيز موارد المكتب أن نوافق ببساطة على وظائف جديدة للمكتب استجابة للدعوة الواردة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥. فالتعزيز يجب أن يكون قائما على تقييم الاحتياجات التي سيتم إجراؤه في المستقبل القريب بشكل منفصل عن التقييم الخارجي المستقل الذي يجريه نظام الرقابة.

٤٥ - **السيدة باترسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وكيلة الأمين العام الجديدة تولت مسؤولياتها في وقت عصيب تمر فيه الأمم المتحدة، حين كانت قضايا المساءلة والشفافية والنزاهة بحاجة واضحة إلى دعم كبير. وأضافت قائلة إن عمل اللجنة يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لبقاء وفعالية الأمم المتحدة، ولأن القمة العالمية اعتبرت إصلاح الأمانة العامة والإدارة إحدى الأولويات الأساسية.

٤٦ - ومضت قائلة إن التقرير يوضح ما يتسم به عمل المكتب من أهمية بالغة لفعالية عمل المنظمة. وأن المكتب يستحق الثناء للكشف عن وجود مبلغ ٣٥,١ مليون دولار من الوفورات الناجمة عن توصياته، والقيام بالفعل بتحصيل مبلغ ١٨ مليون دولار. وأكدت ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق الوفورات الأخرى الموصى بها التي لم يتم تحقيقها بعد.

٤٧ - وتابعت قائلة إنه في الوقت الذي تتعرض فيه الأمم المتحدة لنقد متكرر بسبب الغش المزعوم، وإساءة الاستعمال

وسوء الإدارة، فإنه يجب بذل جهود جديدة للإسراع في تنفيذ توصيات المكتب بكاملها، وخاصة التوصيات التي يبلغ عددها قرابة ٨٠٠ توصية والتي تعد توصيات هامة جدا. وطالبت بوجوب محاسبة مديري البرامج الذين تجاهلوا توصيات الرقابة. وأشارت إلى أن المواضيع المتنوعة التي غطتها تقارير الرقابة والتي بلغ عددها ٢٦٦ تقريرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير توضح تعقيد المهمة، وعمق المعرفة اللازمين للوفاء بمسؤوليات الرقابة.

٤٨ - وحيث أن الولايات المتحدة أيدت بقوة الوثيقة الختامية للقمة العالمية٢٠٠٥ المتعلقة بتحسين عمليات الرقابة والإدارة في الأمم المتحدة، فإنها تتشوق لمعرفة الإجراءات التي اتخذت استجابة لدعوة الجمعية العامة لتدعيم خبرة وقدرة وموارد المكتب؛ ولقيام الأمين العام بتقديم تقييم خارجي مستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة واقتراحات مفصلة لإنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة؛ ولقيام المكتب بدراسة جدوى تقديم خدمات الرقابة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٩ - وأضافت أن وفد الولايات المتحدة طلب الاطلاع على تقارير المكتب، مستفيدا بذلك من ازدياد الشفافية التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٥٩، وبذلك حقق بالأحرى فهما أفضل لمشاكل بناء ثقافة المساءلة في الأمم المتحدة. وأكد المكتب في أحد تقاريره لمراجعة الحسابات أن موظفين في الأمم المتحدة انتهكوا قواعد المشتريات. وأعربت عن رغبتها في الحصول على معلومات بشأن الإجراءات المتخذة لإخضاع هؤلاء الموظفين للمساءلة. والحصول كذلك على تفاصيل بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بحالات السرقة، والتواطؤ بين الموظفين والبائعين، وسوء استخدام الأجهزة والتبديد. وقالت إن من الأهمية بمكان إرسال إشارة واضحة إلى أنه ستتم حماية الأفراد الذين يُبلغون عن الاحتيال وسوء الإدارة. وأبدت رغبة وفدها في الحصول على تقرير عن حالة السياسة التي تتبعها المنظمة لحماية المُبلِّغين وعن عدد الموظفين المُبلِّغين الذين منحوا مركز الحماية.

٥٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن الولايات المتحدة ترحب بالمبادرات الاستراتيجية التي اتخذها المكتب بالفعل وبزيادة التركيز على مراجعة الحسابات في إدارة عمليات حفظ السلام وفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويفترض الوفد أنه تم بذل الجهود لعلاج مسألة الافتقار إلى مراجعي حسابات مهرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥١ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أثنت على تحقيق المكتب لوفورات واسترداد ١٨ مليون دولار. وفي معرض إشارتها إلى معدل تنفيذ توصيات المكتب الذي بلغ حوالي ٥٠ في المائة، طلبت تقريرا عن آخر المستجدات بشأن تنفيذ ما تبقى من التوصيات، والتي صنّف بعضها بأنه حاسم. وتساءلت عما إذا كان بالإمكان النظر في استخدام جزء من الوفورات الناتجة عن توصيات المكتب في تحقيقات أخرى تفتقر إلى الموارد.

٥٢ - وقالت إن فكرة تعديل بند جدول الأعمال ذي الصلة انسجاما مع الإجراءات الجديدة لإعداد التقارير، كما هو مبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ تستحق النظر، وتساءلت فيما إذا كان قد تم ملء الوظائف الإضافية لمراجعي الحسابات المقيمين وفيما إذا كان لهم أثر على عمل المكتب.

٥٣ - ومن المشجع قيام إدارة عمليات حفظ السلام وبعثات حفظ السلام بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وإنشاء وحدات معنية بالسلوك والانضباط في عدد من البعثات. وقالت إن نيجيريا ترحب بالتحسينات التي أدخلت على عقود تموين حصص الإعاشة في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور -

ليشتي، وكذلك بقرار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستفادة من حسميات التسديد المبكر لتموين الوجبات الغذائية وتعزيز عملية تقييم أداء المقاول ومراقبة جودة الطعام في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٥٤ - وحيث أن رفاه وأمن الجنود يعتبران في طليعة شواغل المنظمة، فلربما ما زالت هناك حاجة للتفكير مجددا في العمليات الأمنية، لا سيما في ضوء أوجه النقص المشار إليها في التقرير. ولما كان من المفروض وضع استراتيجية شاملة لإدارة الأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فلماذا لم يتم بعد وضع استراتيجية أمنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؟ وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كان بالإمكان استخدام نتائج مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب لإدارة استحقاقات الموظفين لمعالجة الأسباب الحقيقية لمعدل الشواغر المرتفع في مراكز العمل.

٥٥ - ومضت قائلة إن نيجيريا تشعر بالرضا لعلمها أنه نتيجة لمراجعة الحسابات التي أجراها المكتب، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحويل أموال باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى متعاقدين لقاء مشاريع منجزة، وأن العمليات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان وبوليفيا ونيجيريا تسير بشكل جيد.

٥٦ - وأردفت قائلة إنه يجب اتخاذ احتياطيات كافية لإعطاء صورة إيجابية عن الأمم المتحدة في ما يتعلق بجهود الإغاثة الخاصة بكارثة تسونامي، ويجب كذلك تنفيذ جميع توصيات المكتب ذات الصلة بشكل كامل، كما يجب على المكتب ضمان التنسيق المناسب لأعمال منظمات الأمم المتحدة المشتركة في عمليات الإغاثة، فضلا عن تنسيق أنشطته مع هيئات الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٥٧ - واسترسلت قائلة إنه بالرغم من قيام المكتب بإصدار ١٥٤ تقريرا عن مراجعة الحسابات وتقديمه ٦٩١ توصية بشأن إدارة المشتريات منذ عام ٢٠٠٠، فإن عدد التوصيات التي نُفذت والوضع الراهن لنظام إدارة المشتريات العام لم يكن واضحا. وأبدت رغبتها في الحصول على معلومات مستكملة عن الموضوع.

٥٨ - وأشادت باسم وفدها بالتقرير المواضيعي الأول الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بشأن تقييم الصلات بين المقر والأنشطة الميدانية في مجال القضاء على الفقر، والذي قدمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق. وقالت إن وفدها سيناقش تلك المسألة من جديد في إطار نظر اللجنة الخامسة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

٥٩ - وفيما يتعلق بمسألة المناقشات بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، قالت إن وفد نيجيريا يشارك الوفود الأخرى ملاحظاتها أن الجمعية العامة قد أصدرت حكمها في هذا الموضوع في الفقرة ١١ من القرار ٢٧١/٥٩.

٦٠ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إنه يقدِّر عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأن تقريره السنوي الراهن يظهر تحسينا في النوعية. وقد لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٩ وصف المهمة التي يضطلع بها المكتب على النحو المبين في تقريره السنوي (A/59/359)، وأكدت في هذا السياق ضرورة اتساق مهمة المكتب مع الولاية المنوطة به بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٤٨ باء. غير أن وصف مهمة المكتب الوارد في الفقرة ١ من تقرير السنة الحالية (A/60/346) مطابق بحذافيره للوصف الوارد في تقرير السنة الماضية؛ وكان ينبغي أن تؤخذ ملاحظة الجمعية العامة في الحسبان. وعلاوة على ذلك، تصف الفقرة ٢ من التقرير الحالي حالة تنفيذ الأهداف

الأساسية المبينة في تقييم المكتب الذاتي لعام ٢٠٠٤، غير أن الجمعية قامت بالفعل بتحليل تلك الأهداف بالتفصيل في الدورة التاسعة والخمسين واعتمدت القرار ٢٧٢/٥٩ استنادا لذلك. ولم يتم بعد تقديم التقرير الخاص باستقلالية عمل المكتب، والمطلوب بموجب الفقرة ١٥ من ذلك القرار.

٦١ - وأضاف قائلا إن الفقرة ٤ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية تشير إلى التوصية الواردة في التقرير المؤقت للجنة التحقيق المستقلة التي يرأسها السيد بول أ. فولكر. ولم تقم الجمعية العامة بعد بتحليل مضمون تقرير تلك اللجنة، وتساءل فيما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نفذ أية توصية أخرى من التوصيات الواردة في التقرير. وطالب إلى المكتب موافاته بتفاصيل إضافية عن تعاونه مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وأشار في ختام كلمته إلى أن الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ طلبت إجراء تقييم خارجي لنظام الرقابة في المنظمة وإلى أن وفده أبدى تحفظات على ذلك الطلب. وأعرب عن أمله في أن يتم تقديم تعليل كاف وتفاصيل تقنية بشأن التقييم كيما يتسنى للجمعية العامة اتخاذ الإجراء المناسب.

٦٢ - **السيد رملال** (ترينيداد وتوباغو): أعرب عن تأييد وفده لاستقلال وتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقال إن توفير ١٨ مليون دولار خلال العام الفائت أثبت فعالية عمل المكتب. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله تحقيقا لدعوة الجمعية العامة المستمرة لتنفيذ جميع توصيات المكتب تنفيذا كاملا. وقال إنه كان هناك اتجاه مزعج في الآونة الأخيرة يتمثل في رمي الموارد على المشاكل على أمل حلها، وتعتبر مسألة السلامة والأمن مثالا حيا على ذلك. ودعا إلى ضرورة تقييم المشاكل بعناية وتحليل الوسائل الممكنة لعلاجها بشكل كامل. وإلى تطبيق المنهج ذاته على أوجه النقص التي تعتري مهام الرقابة.

٦٣ - وأضاف بأن هناك ما يدعو إلى القلق. فالتقييم يعد أحد العوامل الرئيسية في ولاية المكتب. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في الفقرة ١٣ من قرارها على الأهمية القصوى لمهمة التقييم. ومع ذلك كان هناك في الماضي موضوعان يحظيان باهتمام اللجنة وهما مراجعة الحسابات والتحقيق، إلى حد كبير، ربما يضر بمهمة التقييم. ويعتبر أن الإغفال لم يكن بالضرورة متعمدا، بل يرجع إلى أن الاقتراحات لم تكن مدروسة. وظهرت شكوك مماثلة بشأن ما يسمى لجنة الأمم المتحدة للرقابة التي يجري إنشاؤها عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩. ولربما كانت تسمية المصطلح تسمية خاطئة؛ فتعبير ''لجنة الرقابة'' له مضامين مختلفة تماما عن مهام الهيئة الجديدة، التي يمكن تسميتها على نحو أدق باسم آلية متابعة وتنسيق رفيعة المستوى. ويجب أن يكون الهدف الأمثل للهيئة الجديدة ضمان التنفيذ الكامل والفعال لكافة توصيات الرقابة، تماشيا مع أحكام الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩. وقال إن وفده يشاطر الشواغل المعرب عنها إزاء هيئة استشارية تثير الشكوك حول استقلالية هيئات الرقابة.

٦٤ - **السيد سينا** (البرازيل): وجه الاهتمام إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم الصلات بين المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (E/AC.51/2005/2)، الذي قدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين. والذي خلص إلى القول في جملة أمور إلى أن نظام الصلات الشديد التعقيد بين أنشطة القضاء على الفقر في المقر من جهة والمكاتب الإقليمية والميدانية من جهة أخرى لا يفضي إلى نقل المعرفة، والتوجيه والخبرة بشكل مطرد ومنهجي، ثم أوصى باتباع منهج استراتيجي معزز لشبكات إدارة المعلومات على نطاق المنظومة وبزيادة التعاون بين الأفرقة القطرية ضمن منظومة

الأمم المتحدة. وللقضاء على الفقر والجوع أهمية خطيرة ويجب أن تعالج عن طريق استخدام منهج شامل ومتعدد القطاعات ومنسق. ويرحب وفده بمعلومات عن تنفيذ توصيات اللجنة التي حظيت بتأييد لجنة البرامج والتنسيق خلال المشاورات غير الرسمية.

٦٥ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ وضع الأساس لزيادة استقلالية عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولعلاقاته مع الأمانة العامة، وكان حاسما بشأن تحسين نوعية ودقة تقاريره. وبالرغم مما يتسم به التقرير المتعلق بعمل اللجنة (A/60/346) من جودة عالية بصورة عامة وما تضمنه من معلومات قيمة، فإن وفده يلاحظ في هذا السياق أن المكتب قد تجاوز ولايته فيما يخص بعض المسائل المشار إليها في التقرير. وأكد على أهمية تجنب المسائل التي ينبغي التصدي لها حصرا من قِبل الهيئات التشريعية. وقال إن وفده سيثير تلك المسألة من جديد خلال المشاورات غير الرسمية.

٦٦ - فيما يتعلق بممارسة المكتب لمهام مراجعة الحسابات، المنوطة به، قال إن وفده لاحظ أن التقرير يشير إلى عدم توفر الخبرة اللازمة للاضطلاع ببعض المهام الموكلة إليه بما في ذلك الافتقار إلى مراجعي الحسابات المتخصصين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد على ضرورة معالجة أوجه النقص هذه من خلال تعيين موظفين متمتعين بالخبرة اللازمة. وأشار بعد ذلك إلى تقرير بشأن استعراض إجراءات الطعون في الأمم المتحدة وقال إن نوعية التقرير غير جيدة وإن الذي أعده هو موظف سابق لا يعتبر فقيها قانونيا ولا اختصاصيا في القانون الإداري. ودعا المكتب في هذا الصدد إلى ممارسة العناية في اختيار الخبراء الخارجيين.

٦٧ - وأشار إلى مراجعة حسابات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، فقال إن وفده يساوره القلق إزاء قيام اللجنة بمنع المكتب من ممارسة الرقابة على جميع جوانب تسوية مطالبات التعويض، بما في ذلك الجوانب القانونية، ويساوره القلق لعدم قيام اللجنة بتنفيذ ١٧ توصية هامة للغاية منذ عام ٢٠٠٢. وأعرب عن دهشة وفده لإشارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره إلى الرأي القانوني لمكتب الشؤون القانونية بشأن مذكرة التفاهم بين المكتب واللجنة مؤكدا أن قراري الجمعية العامة ٢٧٠/٥٩ و ٢٧١/٥٩ يمنحان المكتب ولاية قانونية للنظر في مطالبات التعويض. ولهذا، فإن وفده يعتبر رأي مكتب الشؤون القانونية لا يمت بصلة، ويطلب توضيحا بهذا الشأن.

٦٨ - وفيما يتعلق بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، قال إن وفده لاحظ أن المكتب ركز على رصد وإدارة استثمارات الصندوق بينما أهمل المستفيدين الذين يواجهون مشاكل من جراء أوجه القصور الإدارية. إذ تقتطع مبالغ كبيرة من مستحقات العديد من المستفيدين بسبب نقل المستحقات عن طريق بنوك وسيطة. وهذا ينافي قواعد الصندوق التي ينبغي وفقا لها أن يحصل المستفيدون على استحقاقاتهم بالكامل. وأكد أن اعتماد الصندوق على بنك واحد للإيداع ونقل الأموال ينطوي على مخاطر جسيمة. ودعا المكتب إلى التحقيق في هذا الأمر، ويطلب توضيحا عن سبب عدم التطرق إلى هذا الموضوع في التقرير.

٦٩ - وأضاف أن التقييم والرصد يعتبران من أهم المهام الموكلة إلى الصندوق لأنهما تضمنان تنفيذا فعالا للولايات التشريعية. ولذلك، فإنه يشعر بخيبة الأمل لأن التقرير لم يؤكد، على الرغم من شح مواردها، أهمية شعبة الرصد والتقييم والمشورة التي أدت المهام المنوطة بها.

٧٠ - وتطرق إلى إشارة التقرير إلى دور المكتب في الإبلاغ عن سياسات وممارسات التقييم في منظومة الأمم المتحدة،

فقال إن وفده يتساءل عما إذا كان ذلك يتماشى مع ولاية المكتب، لا سيما أن تلك المهمة منوطة بهيئات مراجعة خارجية للحسابات. وعلاوة على ذلك، ركز التقرير على الوفورات المالية بدون إيلاء المراعاة الواجبة إلى نوعية النواتج وأداء الأمانة العامة في نطاق الولايات التشريعية. وأضاف أن عمل المكتب ينبغي أن يركز على تقارير من أفضل الممارسات المالية والاقتصادية بهدف تحقيق النوعية المنشودة.

٧١ - وفيما يتعلق بالتحقيق، أعرب عن رضا وفده لمتابعة طلبه في الدورة السابقة بتعزيز شعبة التحقيقات من ناحيتي الموارد المالية والبشرية، لكنه يلاحظ بقلق من الفقرة ١٠١ من التقرير أنه تمت إناطة مسؤولية معالجة تحقيقات بسيطة معينة بمديري البرامج، وطلب توضيحا بهذا الشأن.

٧٢ - وقال إن وفده لاحظ من خلال الفرع باء من المرفق الثاني المتعلق بحالة التوصيات، أن مكتب إدارة الموارد البشرية كان متوقعا منه تنفيذ التوصيات المتعلقة باحتمال وجود تمييز على أساس الجنسية، والعرق، والجنس، والدين واللغة في مسائل التوظيف، والترقية والتنسيب، وتساءل عن كيفية تنفيذ التوصيات، نظرا لأن الجمعية العامة وجدت أنها تتعارض مع السياسات المتبعة بشأن التقارير المتعلقة بالموارد البشرية. وطلب من مكتب إدارة الموارد البشرية توضيح تلك المسألة وتصويب الخطأ.

٧٣ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إنه في الوقت الذي يشعر فيه بالتفاؤل لتوفير ١٨ مليون دولار نتيجة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن الأمر الذي يبعث على القلق هو أن مديري البرامج لم ينفذوا إلا نصف التوصيات الـ ٢٠٠٠ التي كان يحتمل أن توفر ٣٥,١ مليون دولار وأضاف أن هناك ضرورة إيجاد هيكل مؤسسي يتضمن التنفيذ الكامل لتوصيات المكتب. وبالمثل، يعتمد التنسيق والتعاون بين مختلف هيئات الرقابة في الأمم المتحدة أمران أساسيان إذا أريد استخدام الموارد بصورة فعالة. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييد وفده لفكرة إعادة النظر في الإطار المرجعي للجنة الأمم المتحدة للرقابة التي ينوي الأمين العام إنشاؤها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ لضمان اتساق اللجنة المقترح إنشاؤها بشكل كامل مع الطلب الوارد في القرار. وأعلن عن تأييد وفده الكامل لاستقلالية المكتب وعن اعتقاده بأن تعزيزه وإخضاعه لمساءلة الجمعية العامة سيساعدان في معالجة الشواغل إزاء سوء الإدارة في الأمم المتحدة.

٧٤ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إن المكتب سيوفر أجوبة مفصلة على الشواغل التي أثيرت. وفيما يتعلق باستقلالية المكتب، فإن مبالغ وطرائق تمويل المكتب هي المشكلة الكبرى. فعلى سبيل المثال، لعب أحد مراجعي حسابات المكتب البارزين دورا هاما في المقررات المتعلقة بتمويل ميزانيته العادية، وأمضى مديرو مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدرا كبيرا من الوقت في إقناع المسؤولين في الصناديق والبرامج بأنهم بحاجة إلى خدمات مراجعة الحسابات وأنه ينبغي عليهم أن يدفعوا ثمن تلك الخدمات. ومضت قائلة إن الصعوبة الأخرى تتمثل في ضعف آليات إنفاذ التوصيات. وفيما يتعلق بهيكل تقديم التقارير، قالت إنه لا توجد قنوات رسمية لإحالة تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مجلس الأمن. وأكدت أنه سيتم علاج أوجه القصور التي يعاني منها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراض موضوعي ومستقل وشامل، يمكن من خلاله استقصاء الاستنتاجات الملائمة. وقالت إنها كانت بالفعل تتحرى إمكانية اتباع منهج سريع للاستعراض كي يكون هناك أساس متين للبت في هيكل مناسب وتمويل كاف للمكتب.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع) (A/60/120)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (تابع) (A/60/312 و A/60/418)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية، وخطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع) (A/60/342 و A/60/418)

٧٥ - **السيدة تيلور روبرتس** (جامايكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة ترحب بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120). وقالت إن اللجنة ومكاتبها الإقليمية تقوم بدور هام في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت إن تلك المكاتب يجب بالتالي أن تكون لها ولايات ومسؤوليات محددة بشكل واضح، ويسيرها موظفون مؤهلون، وتوفر لها موارد وهياكل أساسية كافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق بين المكاتب دون الإقليمية واللجنة. وقالت إن المجموعة تلاحظ بارتياح أن اللجنة تتعاون تعاونا كاملا مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل تنفيذ توصياته.

٧٦ - ومضت قائلة إنه في حين أن المجموعة ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة، إلا أنها تأسف لأن مثل هذه الجهود لم تبدأ استجابة للمطالبات العديدة من قِبل الدول الأعضاء، وإنما جاءت كرد فعل لمزاعم أُطلقت على نطاق واسع وأثرت تأثيرا سلبيا على مصداقية المنظمة. وقالت إن أي إطار للمساءلة يجب أن يقوم على مبدأ أن الجمعية العامة هي هيئة الرقابة الأساسية وأن الأمانة العامة مسؤولة أمامها. وعلاوة على ذلك، فإنه لا بد وأن تكون هناك خطوط واضحة للسلطة وللمسؤولية.

٧٧ - ومضت قائلة إن الجمعية العامة دعت في قرارها ٢٧٨/٥٧ ألف إلى إجراء استعراض شامل لهياكل الإدارة ومبادئها والمساءلة بشأنها في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وقالت إن هذا الاستعراض كان ينبغي تقديمه منذ أجل طويل، وأن المجموعة بالتالي تلاحظ بعين القلق أن نتيجته لن تُقدم إلى الجمعية إلا في دورتها الحادية والستين. وقالت إن الاستعراض يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن الطابع الدولي الفريد للأمم المتحدة ومقاصدها يجب أن يؤخذ في الحسبان. وقالت إن الاستعراض يجب أن يركز على تنفيذ البرنامج، بالإضافة إلى إدارة الموارد؛ وأن نطاق صلاحيات الاستعراض يجب أن يُعرض على اللجنة من أجل مراجعته.

٧٨ - ومضت تقول إن المشاكل التي نشأت في المنظمة لا يمكن معالجتها ببساطة من خلال إنشاء هياكل جديدة

وإتاحة موارد إضافية. إذ أن مثل هذه الهياكل لا بد من دراستها دراسة وافية قبل إنشائها بحيث تكون لها أهداف واضحة وتتمكن من المساهمة مساهمة ملموسة في تحسين الأداء الإداري. وفي ذلك الصدد، قالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترغب في أن تعرف كيف يمكن للهيئات الجديدة المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تدابير تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312) أن تعزز الشفافية والمساءلة في الأمانة العامة وما إذا كان قد تم التشاور مع هيئات الرقابة القائمة قبل إنشاء الهيئات الجديدة. كما أنها ترغب في أن تتلقى توضيحات بشأن عمل مجلس الأداء الإداري وصلة ذلك العمل بلجنة الأمم المتحدة للرقابة، والتدابير المتخذة لتفادي الازدواجية بين عمل الهيئتين، والفروق بين لجان السياسة العامة والإدارة وفريق كبار الموظفين الإداريين، والتفاعل بين تلك اللجان مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالشؤون الإدارية. وقالت إن الإدارة يجب أن تشرح أيضا فوائد الفصل بين مهام تحديد السياسات العامة والمهام الإدارية، وذلك على ضوء الحاجة إلى الاتساق والتنسيق بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الأمور.

٧٩ - ومضت قائلة إن المجموعة تعتقد أن الموظفين يجب ألا يُساءلوا فقط عن استخدام موارد المنظمة بل وينبغي أيضا أن يُطلب إليهم أن يبرهنوا على أن أعمالهم تستهدف تحقيق غايات الأمم المتحدة وتنفيذ ولاياتها في الوقت المحدد لذلك. وقالت إن هناك حاجة إلى عملية شفافة لتقييم منجزات المدراء فيما يتعلق بتنفيذ البرامج. وفي ذلك الصدد، قالت إن فعالية نظام الرصد القائم والتقييم الذاتي من قبل المدراء لا بد من تناولها بالبحث. وقالت إن من الأهمية أيضا إيجاد فهم واضح لمختلف أدوار ومسؤوليات المدراء وهيئات الرقابة فيما يتعلق بالرصد والتقييم. وقالت إن المجموعة ما زالت ترى أنه ينبغي للإدارة أن تحدد المسؤوليات والأطر الزمنية لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، بينما ينبغي لهيئات الرقابة أن تقيّم عقلانية رد الإدارة.

٨٠ - وأردفت قائلة إنه لا يوجد تمييز واضح في تقرير الأمين العام بين لجان مراجعة الحسابات ولجان الرقابة. والواقع أنه يبدو أن الكثير من المنظمات قد أنشأت لجانا مُهجّنة تجمع بين عناصر أخذت معا من النوعين من اللجان. وقالت إن التقرير لم يقدم أيضا تقييما واضحا للتجربة المتعلقة بلجان المراجعة ولجان الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات دولية أخرى. وقالت إنه ينبغي تقديم معلومات مفصلة في هذا الشأن خلال المشاورات غير الرسمية التي ستُجرى حول ذلك التقرير.

٨١ - واسترسلت قائلة إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية شكوكها حيال سلامة قيام لجنة الأمم المتحدة للرقابة بتقديم النصح والاقتراحات حول الأولويات، والاستراتيجية طويلة الأجل، وخطط عمل مراجعة الحسابات السنوية لهيئات الرقابة، لأن هذا قد يثير علامة استفهام حول استقلال تلك الهيئات. وقالت إن اللجنة الخامسة يجب أن تفكر فيما إذا كانت اختصاصات لجنة الرقابة تعالج معالجة كاملة ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٧٢. وقالت إن بيان مؤهلات الخبير الخارجي المشار إليه في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/60/312) سيكون أمرا مفيدا.

٨٢ - ومضت تقول إن المجموعة تتطلع إلى تلقي اختصاصات المكتب المقترح إنشاؤه، وهو ''المكتب المعني بالأخلاقيات في الأمم المتحدة''. كما أنها سترحب بتلقي تفسير مفصل فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك وقواعد تضارب المصالح، لأن المعلومات الواردة في التقرير تفتقر إلى الوضوح. وقالت إن الجمعية العامة لم توافق على إنشاء وحدة سلوك وانضباط الأفراد، سواء في مقر الأمم المتحدة أم في الميدان. ولذلك، فإنه ينبغي للأمانة العامة أن توضح سبب

الإشارة إلى تلك الوحدة في الفقرة ٤٨ (ج) من تقرير الأمين العام.

٨٣ - ومضت تقول إن الشفافية هي عنصر هام من عناصر نظام المساءلة وصنع القرار. وأن استعراض الهياكل الإدارية الشامل الذي طلبته الجمعية العامة يجب أن يقيِّم ما إذا كانت المعلومات تُدار على نحو شفاف في الأمم المتحدة، وما إذا كان بالإمكان التحقق من دقتها، وما إذا كانت تُستخدم على النحو المناسب من قبل المدراء عند اتخاذهم قراراتهم. وقالت إن المجموعة ترحب بأي جهد يرمي إلى جعل اختيار وتعيين كبار الموظفين يتم بشفافية أفضل ويعكس على نحو أفضل الطابع الدولي للمنظمة. وقالت إنها ستقدِّر تلقي معلومات إضافية بشأن عملية الاختيار الجديدة المبينة في الفقرات ٥٣ إلى ٥٥ من التقرير. واختتمت حديثها قائلة إن ممارسات الشراء، هي الأخرى، لا بد وأن تتسم بقدر أكبر من الشفافية والكفاءة والفعالية، وأنه يجب اتخاذ خطوات لضمان أن الموردين يأتون من جميع مناطق العالم، بما في ذلك من البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمصادقة الخارجية على نظام المشتريات التي شرع بها الأمين العام، قالت إن الأمانة العامة يجب أن تشرح نطاق الاختصاصات والمركز الحالي للاستعراض وأن تبين الوقت الذي ستُقدم فيه نتائج ذلك الاستعراض إلى الجمعية العامة.

٨٤ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): أشارت إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المكاتب الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120)، فذكَّرت أن اعتماد الجمعية العامة القرار ٥٧/٧ كان تعبيرا هاما عن تضامن المجتمع الدولي مع ''الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا''. وقالت إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية تقوم، في ذلك السياق، بدور هام ضمن الجهود الرامية إلى السير قدما بجدول أعمال التنمية في أفريقيا. وقالت إن وفدها يرحب بتركيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية على إدارة المكاتب الأفريقية للمنظمة. وقالت إنه منذ عام ٢٠٠٢، أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما ملموسا في مواءمة أنشطتها وأهدافها مع أهداف وأولويات ''الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا''، وكذلك مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولذلك، يبدو من المنطقي قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتحويل تركيزه لينصب على المكاتب الخارجية دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨٥ - وأعربت عن سرورها لأن عملية التفتيش التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكدت من جديد أهمية المكاتب دون الإقليمية. وقالت إن تقرير الأمين العام يبرز أيضا عددا من المجالات التي تحتاج إلى إجراءات عاجلة بشأنها من جانب إدارة المكاتب واللجنة، وبمساعدة من الأمانة العامة. وقالت إن وفدها يشعر بالتالي بالتفاؤل حيال التطمينات التي تفيد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل على نحو بنَّاء مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمعالجة تلك المجالات.

٨٦ - ومضت تقول غير أن وفدها شعر بالقلق عندما علم أن المهام الأساسية المأذون بها للمكاتب الخمسة دون الإقليمية لا تلقى الدعم اللازم لها من خلال توفير الموارد الكافية، وأن مدى امتداد أنشطتها في المناطق دون الإقليمية محدود، وأن التنسيق مع مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدعم من قبله ضعيفان، وأن المكاتب ما زالت تواجه معدلات مرتفعة من الوظائف الشاغرة فيها. ولذلك، فإن من الواجب ضمان أن تنمية أفريقيا، التي هي من بين الأولويات الثماني الرئيسية للمنظمة، لا تنال الدعم السياسي فقط وإنما أيضا مزيدا من الإجراءات العملية والواضحة بشكل ملموس.

٨٧ - **السيد تشاتوال** (الهند): قال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تصدر تقريرا مرة كل سنتين عن المساءلة، وتبدأ ذلك

بتقرير شامل عن التدابير التي يجري تنفيذها حاليا على أن يقدم ذلك التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وقال إنه في حين أن المبادرات الأخيرة للأمين العام بشأن المساءلة هي موضع ترحيب، إلا أن الكثير من الأمور ما زالت بحاجة إلى التنفيذ. وقال إن إنشاء اللجان وأفرقة العمل لا يمكن في حد ذاته أن يضمن قيام وتطبيق نظام فعَّال للمساءلة.

٨٨ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام (A/60/312) يعترف بأن الإطار العام للمساءلة في الأمم المتحدة يجب أن يقوم على أساس هرم إداري وعلى رأسه الجمعية العامة، ومع ذلك فإن التدابير المبينة في ذلك التقرير تعود في غالبيتها إلى مساءلة مدراء البرامج من قبل رؤسائهم داخل هيكل الأمانة العامة. وقال إن الأدوات المتاحة للجمعية، بما في ذلك تقرير أداء البرنامج الذي يقدم مرة كل سنتين، ليست كافية. وأعرب بالتالي عن الأمل في أنه تبذل حاليا جهود لتحسين شكل وتوقيت التقارير المتعلقة بأداء وتقييم البرامج، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨.

٨٩ - واسترسل قائلا إن الشفافية هي سمة أساسية من سمات أي نظام للمساءلة. غير أنه لا يمكن تعريفها فقط على أساس ما هو متاح من معلومات. فالشفافية لا بد وأن تتاح أيضا على كل مستوى من مستويات صنع القرار وفي تنفيذ الولايات. وقال إن وفده يرحب بالخطوات المتخذة لتحسين الشفافية في اختيار وتعيين كبار الموظفين. وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تبين ما إذا كانت الإجراءات الجديدة الموصوفة في التقرير ستطبق أيضا على الموظفين من مستويات وكيل الأمين العام، والأمين العام المساعد، والممثلين الخاصين للأمين العام.

٩٠ - وقال إن شرطا آخر لا غنى عنه فيما يتعلق بالمساءلة هو الرقابة الفعالة. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى تعزيز مقدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن المهم للمكتب أن يقدم مدخلات في القرارات التي تتخذ في ذلك الصدد، ليس فقط لأنه موجود في أفضل موقع يمكنه من تقرير أي المجالات من الأنشطة بحاجة إلى التعزيز، وإنما أيضا لأن قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدور أوسع في إطار تلك العملية من شأنه أن يساعد في ضمان استقلاله. وللأسف، فإن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات تترك الكثير من الأمور التي لم تنفذ على النحو المرجو. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، قال إن الجمعية العامة دعت إلى إنشاء آلية متابعة رفيعة المستوى كي تغذي عمليات الإدارة التنفيذية تغذية فعالة بالنتائج والتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى النتائج ذات الصلة التي تتوصل إليها كل من وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات. وقال مستدركا إن اللجنة المعنية بالرقابة التي أنشئت مؤخرا قد لا تخدم ذلك الغرض وذلك بسبب احتمال تضارب المصالح الذي يواجهه الأعضاء المعينون فيها من الأمانة العامة.

٩١ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وخطة محددة المدة للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/342)، قال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية من حيث أنه في غياب أي قياس كمي لأثر التدابير المتخذة من قبل الإدارة، فإنه يصعب تقييم دورها في تشجيع تحسين الممارسات الإدارية في الأمانة العامة. وقال إن الهند مع ذلك ترحب بالتقرير باعتباره أول جهد من هذا القبيل تبذله هذه الإدارة، وأنه يتطلع إلى تلقي تقارير متابعة دورية في المستقبل.

٩٢ - **السيد مينون** (سنغافورة): قال إن وفده يؤيد مبدأ الإصلاح كوسيلة لتجديد حيوية الأمم المتحدة وضمان فعاليتها وأهميتها على المدى الطويل. غير أن الإصلاح ينبغي

ألا ينظر إليه ببساطة كعملية تجرى استجابة لأزمة ما أو نقد أو حتى لضغط من قِبل بعض الدوائر. فكل دولة من الدول الأعضاء، بغض النظر عن نصيبها في الميزانية، تمتلك حصة متساوية في الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون لها بالتالي أصوات متساوية بشأن كيفية إدارة الأمم المتحدة. وثانيا، إن الإصلاح يجب أن يكون عملية متواصلة ومستمرة يجري من خلالها تحديث النظم باستمرار. وثالثا، إن الإصلاح الإداري يجب أن يتم بسرعة ترتاح لها الدول الأعضاء وبطريقة لا تنال من تنفيذ البرامج والمبادرات التي أذنت بها الجمعية العامة أو تقوض الصلاحيات التشريعية للدول الأعضاء. وقال إنه ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للقواعد والأنظمة المطبقة حاليا، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية والموارد البشرية. ورابعا، إنه لو كان أحد أهداف الإصلاح هو تحسين صورة المنظمة، فإنه لا بد من إيجاد طرق أفضل للتصدي لمصادر الأخبار السيئة. ومضى يقول، صحيح إن الأمانة العامة تعاني من بعض أوجه النقص في جهازها العام فيما يتعلق بالشفافية في صنع القرارات والمساءلة، إلا أن الأمم المتحدة تتعرض للكثير من النقد الذي لا تستحقه، وذلك إما لأن سقف التوقعات المرجوة منها مرتفع جدا أو لأنها هدف لهجمات غير عادلة تشنها عليها بعض الأطراف. وقال إن استعمال الأمم المتحدة ككبش فداء ليس بالأمر الجديد، ولو أن الأثر المضاعف لوسائط الإعلام العصرية يضَّخم الأخبار السيئة. وقال إنه يجدر بنا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أنه أيا كانت الإصلاحات الإدارية التي ستنفذ، فإن سيل الهجمات ضد المنظمة على الأرجح لن تخف حدته.

٩٣ - وقال إن مفهومي المرونة والمساءلة يرتبطان بالإصلاح الإداري وبإصلاح الأمانة العامة. غير أنه يجدر طرح سؤال حول المعنى الحقيقي لـ ”المساءلة“، لأنه ينظر إليها بطرق شتى من جانب مختلف الدول الأعضاء. فبالنسبة للبعض، تنطبق المساءلة فقط ضمن الهرم الإداري للأمانة العامة من حيث المسؤولية عن إدارة البرامج التي تأذن بها الجمعية العامة. وبالنسبة لدول أخرى، فإنها تنطبق على العلاقة بين الأمانة العامة والجمعية العامة. غير أن موظفي الأمم المتحدة، بوصفهم موظفين مدنيين دوليين، يخضعون للمساءلة فقط أمام المنظمة والأمين العام، وليس أمام أية حكومة بمفردها، بما في ذلك حكومة البلد الذي ينتمون إليه. وهكذا، ففي حين أن وفده يؤيد إعطاء الأمين العام قدرا أكبر من المرونة، إلا أنه يرى أن الدول الأعضاء يحسن بها أن تعطيه مثل تلك المرونة فقط عندما تكون راضية عن الحياد المهني للأمانة العامة. وقال إنه يوجد أيضا اتجاه نحو تكريس قدر لا مبرر له من الاهتمام بالمساءلة المالية لموظفي الأمم المتحدة. وقال إن هذا أمر لا يبعث على الدهشة، وذلك في ضوء التطورات الأخيرة، ولو أن المساءلة في مجال التنفيذ الفعال للولايات والبرامج هي أمر أساسي أيضا.

٩٤ - ومضى يقول إنه، علاوة على ذلك، فإن من المهم أن تطبق المساءلة تطبيقا منصفا ومتساويا على جميع المستويات بحيث لا يستثنى منها أحد بقطع النظر عن جنسيته أو منصبه. فعلى سبيل المثال، في حالة برنامج النفط مقابل الغذاء، يبدو أنه لم تُبذل محاولة جادة لبيان إخفاق مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين فيه، في منع العقوبات. وقال إنه ليس سرا أن بعض الأعضاء الدائمين الرئيسيين في المجلس هم الذين اتخذوا القرارات الحاسمة بشأن عمليات البرنامج والرقابة عليها، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة ككل هي التي تلطخت سمعتها. وبالمثل، ففيما يتعلق بالكشف عن الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية في إطار عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، من الواضح أن مثل هذا السلوك استمر بلا إدانة لفترة طويلة. والسؤال الذي يثار هو مَن ذا الذي سيتحمل المسؤولية عن مثل هذا التبلُّد وما التدابير التي اتُخذت لمساءلته.

٩٥ - ومضى قائلا إن مثالا آخر على الافتقار للمساءلة يتمثل في مشكلة متكررة، ألا وهي التأخر في إصدار الوثائق، وهي مسألة لم تعالج من خلال أي إجراء منسق تتخذه الإدارة العليا. وقال إن الإدارات داخل الأمانة العامة تلوم إحداها الأخرى دون أن يساءل أحد عن ذلك. وبالتالي، فإنه يلزم القيام بتنسيق أفضل وتبادل المعلومات على نحو أفضل بين مختلف الإدارات.

٩٦ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/60/312)، قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الرأي القائل إنه يجب أن تحدد بشكل واضح المسؤوليات وتوقعات الأداء. وأعرب عن سروره أيضا إذ لاحظ إجراء الأمين العام بشأن تعزيز مساءلة كبار المدراء. إلا إنه أنه استدرك معربا عن الشك فيما إذا كان مجلس الأداء الإداري، الذي تتألف غالبية أعضائه من موظفي الإدارة العليا مع خبير خارجي واحد فقط، سيكون في وضع يمكنه من تقييم أداء كبار المدراء فرادى بطريقة محايدة. وقال إنه ربما ينبغي تخفيض عدد الموظفين الكبار وزيادة عدد الخبراء الخارجيين. ومضى قائلا إن الجهود التي تبذل حاليا لتعزيز آلية الرقابة تستحق الثناء أيضا، ولا سيما الإصرار على ضرورة استقلالية هيئات مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. غير أنه من الأهمية بمكان أن توصيات تلك الهيئات يجب التصرف على أساسها على نحو فعال من قِبل مدراء البرامج. وفي ذلك السياق، قال إن وفده يشاطر مشاعر القلق التي تضمنها تقرير اللجنة الاستشارية (A/60/418) بشأن اللجنة المقترحة وهي ''لجنة الأمم المتحدة للرقابة'' التي ستتصرف بصفة أساسية باعتبارها آلية متابعة رفيعة المستوى. وقال إن وفده يتطلع إلى مناقشة اختصاصات وتشكيل وأساليب عمل تلك اللجنة. وقال إن تقرير الأمين العام أسقط الإشارة إلى عنصر رئيسي، ألا وهو: ضرورة وضع عقوبات، وذلك أنه بدونها فإن تدابير المساءلة المقترحة لن يكون لها أثر حقيقي، ناهيك عن أن إنفاذها سيكون صعبا. وقال إنه ينبغي القيام بدراسة جادة لتحديد نطاق كامل من روادع محددة تطبق في حالات التقصير في القيام بأداء مُرض، بما في ذلك الطرد أو عدم تجديد العقود. وقال إن مثل هذه العقوبات يجب أن تطبق على جميع المستويات. كما أنه، على العكس من ذلك، تنبغي مكافأة الموظفين الذين يفوق أداؤهم التوقعات.

٩٧ - وقال إن الإصلاحات لازمة ليس فقط بسبب الإخفاقات التي حدثت في الآونة الأخيرة، وإنما أيضا لأن كل منظمة تعمل بشكل سليم تحتاج إلى التجديد. وقال إن الأمم المتحدة، رغم كل نقائصها، هي منظمة سليمة صلبة. والتصرفات غير المسؤولة التي تصدر عن قلة من الموظفين يجب ألا تُتخذ سببا لإدانة المنظمة أو، ما هو أسوأ من ذلك، لتدميرها. وعلاوة على ذلك، فإن القيم والمبادئ الأساسية للمنظمة يجب ألا تذهب بجريرة الإصلاح. واختتم قائلا إن الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ عرضت مشروع خطة جيدة لإجراءات المتابعة في ذلك الصدد.

٩٨ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام (A/60/312)، الذي يوفر نقطة انطلاق جيدة للمداولات حول العناصر التي تنبغي دراستها في سياق استعراض الهيكل الإداري الشامل. وقالت إن المنظمة والدول الأعضاء معا ستستفيد من تقييم موضوعي للآليات والعمليات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من أن تحقق أهدافها، وتؤدي مهامها بشكل فعال، وتستخدم مواردها استخداما فعالا، وتحدد المخاطر وتديرها، وتتقيد بمبادئ الإدارة السليمة. وكخطوة أولى، فإن الاستعراض يجب أن ينظر فيما إذا كانت لدى المنظمة الآليات والنظم والعمليات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات المناسبة، والمساءلة، وتحقيق الأهداف. وبعدئذ، ينبغي تقييم ما إذا كانت تلك الآليات والنظم والعمليات فعالة وقوية في مجالات مثل إدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة الأداء، وإدارة المعلومات،

والضوابط الداخلية وما إذا كانت توفر معلومات جيدة يعوَّل عليها إلى الأمانة العامة وإلى الدول الأعضاء. وقالت إن هيئات الرقابة لها دور هام تؤديه في تلك المرحلة من الاستعراض.

٩٩ - ومضت قائلة إن عملية الاستعراض يجب أن تدرس أيضا ما إذا كانت عمليات صنع القرار داخليا في المنظمة وإجراءات موظفيها تتماشى مع غاياتها. ويجب ألا تركز فقط على الجوانب التنظيمية والمالية للإدارة السليمة، وإنما أيضا على مبادئ أوسع مثل القيادة السليمة والسلوك السوي على نحو يتسق وقيم المنظمة. وقالت إنه في حين أن عملية الاستعراض يجب أن تكون شاملة، إلا أنها قد تحتاج إلى تنفيذها على مراحل. ويجب أن تقوم على أساس خطة مشروع قائمة على هيكل سليم ولها أطر زمنية واضحة لتقديم التقارير فرادى. وقالت إن التقييم الخارجي المستقل لنظام الرقابة في الأمم المتحدة، الذي طالبت به الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥، يمكن القيام به في سياق عملية الاستعراض تلك.

١٠٠- **السيد النجار** (مصر): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا البيانات التي ألقاها المتكلمون السابقون. وقال إنه يرغب في أن يؤكد من جديد أن الجمعية العامة تبقى هي السلطة العليا للمنظمة فيما يتعلق بجميع جوانب الرقابة والمساءلة. وأن الجمعية يجب أن تنظر في تلك القضايا بطريقة شاملة بغية الوصول إلى رؤيا واضحة وتوفير قيادة قوية في تلك المجالات. فبدون مثل هذه الرؤيا، وبدون توجيه واضح من الجمعية، فإن الهياكل الإدارية الجديدة التي أنشأها الأمين العام لن تنجح في حل المشاكل التي تواجهها المنظمة. وقال إن الاقتراحات الرامية إلى تعزيز المساءلة والرقابة في الأمم المتحدة يجب أن تُدرس دراسة متأنية. وعلى وجه الخصوص، لا بد لها وأن تأخذ في الحسبان أدوار ومسؤوليات آليات الرقابة القائمة وأن تتفادى المساس باستقلالها. وقال إن مثل هذه المقترحات يمكن أن تدرس على أفضل نحو ممكن في سياق عملية الاستعراض الإدارية الشاملة التي طلبتها الجمعية العامة. وفيما يتعلق بعملية الاستعراض تلك، فإن وفده يؤيد تأييدا كاملا المقترحات التي قدمتها ممثلة جنوب أفريقيا، وأنه يأمل في أن تدرسها اللجنة دراسة متعمقة في المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.